



وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

محفزوا الإصلاحات

تشرين الأول 2021

إننا في وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية فخورون بأطلاق نشرتنا الإخبارية والتي ستسلط الضوء على المستجدات الرئيسية ذات العلاقة بالإصلاحات التي تلتزم الحكومة الأردنية بتحقيقها في إطار مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية.

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

بعضكم يعرفنا جيداً، وبعضكم الآخر قد سمع عنا فقط.

في أواخر 2019، تم إنشاء وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل تنسيق، ودعم ودفع عجلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الواردة في مصفوفة الإصلاحات. واليوم، نحرص تقدماً في كيفية تواصلنا مع شركائنا، بدءاً بهذه النشرة الإخبارية لإبقائكم على علم وإطلاع بأخر المستجدات والمعلومات ذات الصلة بالإصلاحات الاقتصادية.

زيادة النمو الشامل والعاقل وخلق فرص العمل

للمزيد

مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية

كما يعلم الكثير منكم، فقد قامت الحكومة الأردنية بتطوير مصفوفة الإصلاحات بدعم من البنك الدولي وشركاء التنمية، ووافق عليها مجلس الوزراء واعتمدها في عام 2019. وخلال مؤتمر مبادرة لندن "الأردن: نمو وفرص" في شباط/فبراير 2019 تم إطلاقها بشكل رسمي، مما يعكس التزام الحكومة الأردنية المستمر بالإصلاحات الاقتصادية.

وتتألف المصفوفة من إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحفيز النمو الشامل والمستدام وخلق فرص العمل لاستكمال جهود الحكومة الأردنية في مجال ضبط الأوضاع المالية. وتحدد الإصلاحات التي من شأنها أن تحسن القدرة التنافسية للقطاع الخاص وخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

محاور مصفوفة الإصلاحات

تضمنت المصفوفة عند اطلاقها 9 محاور رئيسية؛ 6 أفقية (متداخلة وشاملة)، وهي:

1. محور استقرار الاقتصاد الكلي؛
 2. محور تحسين بيئة الأعمال وتنافسية القطاع الخاص؛
 3. محور زيادة الصادرات وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 4. محور الحصول على التمويل؛
 5. محور رفع كفاءة سوق العمل وزيادة مرونته؛
 6. محور تحسين وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- و3 محاور عمودية (قطاعية) وهي محور النقل، ومحور الطاقة، ومحور المياه والأعمال الزراعية، والتي تعتبر عوامل تمكين رئيسية للقطاع الخاص وترتبط بشكل مباشر بتكلفة وكفاءة عملياته.

مراجعة مصفوفة الإصلاحات

خلال الفترة الماضية، قمنا في وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بقيادة عملية مراجعة منتصف المدة لمصفوفة الإصلاحات لضمان اتساقها مع البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة وبهدف إعادة النظر في أولويات النمو والإصلاح، آخذين بعين الاعتبار أولويات الإصلاح بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) مع الحفاظ على رؤية الإصلاح طويلة الأجل.

نتيجة لعملية المراجعة تم إضافة محورين، وهما: (1) محور تعزيز كفاءة القطاع العام والحوكمة و(2) محور قطاع السياحة.



علوّة على ذلك، أصبحت مصفوفة الإصلاحات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والبيئة والتغير المناخي. كما تم تمديدتها إلى عام 2024 بما يتوافق مع البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة.

للمزيد